

## البنجر يفجر أزمة بين المزارعين ومصانع السكر في مصر

### القاهرة تدفع ضريبة الزراعة العشوائية وغياب الإرشاد يفاقم المشكلات



#### رحلة إنتاج مخوفة بالمطبات

وقال حسين أبو صدام نقيب الفلاحين، إن "الأزمة تفجرت بقوة بين المزارعين ومصانع السكر في محافظة المنيا بجنوب مصر، بسبب اندلاع حريق مصنع القنطرة للسكر والذي تسبب في عدم الوفاء بالعمود مع المزارعين".

وأوضح لـ "العرب" أن الأزمة تكررت أيضا في محافظات الدلتا (شمال القاهرة) وتحديدًا في الدقهلية والشرقية، نتيجة عدم تحديد مواعيد الحصاد بدقة، فضلًا عن تسرع بعض المزارعين في حصاد البنجر قبل موعده من أجل زراعة الأرز، ما أدى إلى تعقد الأمور بين المصانع والفلاحين.

وحذرت نقابة الزراعيين قبل سنوات من تناقص أعداد المرشدين الزراعيين، حيث يقل عددهم عن 1500 مهندس على مستوى مصر ويعملون على 6 آلاف قرية و8 ملايين فدان في الأراضي القديمة، مقابل 25 ألفًا بنهاية ثمانينات القرن الماضي.

وفتحت هذه الفجوة نافذة استثمارية أمام القطاع الخاص والذي هرع لتدشين منصات إلكترونية تقوم بإرشاد الفلاحين، منها منصة "مزارع" وتستهدف وصول خدماتها الإرشادية إلى أكثر من 20 مليون مزارع من أصحاب الحيازات الزراعية الصغيرة.

وتقدم المنصة خدمات استشارية للمزارعين وأصحاب المزارع، مثل خدمة التعرف على ما يمكن زراعته قبل بداية كل موسم، وخدمات التعرف على الأسعار المتوقعة لشراء المحصول، وتوفير المنتجات اللازمة للزراعة بأسعار مناسبة، وعلاوة على ذلك يتم توصيل أصحاب المزارع بالتجار والمسوقين وأصحاب الشركات الغذائية لشراء محاصيلهم، وتوصيلهم بالمقرضين من البنوك والهيئات الخاصة.

الطاقة الاستيعابية للمصانع، ويتبع سلوك القطيع أسوة بغيره. وقال فياض لـ "العرب" إن "المزارعين يدفعون في النهاية ثمن تلك العشوائية، والبنجر محصول سريع التلف ولا يمكن للمزارع التصرف فيه مثل بعض المحاصيل التي يمكن تخزينها أو بيعها بالإسواق كالأرز والقمح، لكن هذه الأزمة تحتاج إلى إعادة النظر في بنود الزراعة التعاقدية في مصر".

وتتسم الصناعة بحاجتها إلى نظم تخزين وعمالة كثيفة، مما يجعلها في الصناعات الرئيسية في توتين السكان بالمناطق العمرانية الجديدة، لأنها تحتاج إلى مساحات كبيرة من الأراضي، بما يعزز تنمية المناطق السكنية المتاخمة لمصانع السكر.

وتفاقت الأمور مع عدم وجود نظام الإرشاد الزراعي للفلاحين ضمن منظومة الزراعة التعاقدية، بما يسهم في رفع الكفاءة الزراعية وفق المواصفات التي تحددها المصانع، وتنصح المزارعين باستخدام نسب الأسمدة والمبيدات وتحديد المواعيد المناسبة للري والحصاد. وتنبع قضية عشوائية الزراعة من فجوة الثقة بين الفلاحين والحكومة نتيجة عدم التزام الأخيرة بوضع مظلة تحمي الفلاحين من تقلبات الأسعار ورفع الدعم عن مدخلات الإنتاج الزراعي، فضلًا عن شنشاشة التنظيمات الفلاحية التي تدافع عن حقوق الفلاحين وعدم قدرتها على الصمود أمام الحكومة.

وزرعت مصر العام الحالي نحو 640 ألف فدان من بنجر السكر، مقارنة بنحو 600 ألف العام الماضي، فيما ان الفترة المقبلة تحتاج إلى التوسع في زراعته، لاسيما أن زراعة قصب السكر محدودة ولا تزيد على 375 ألف فدان، فضلًا عن كونه يتطلب استهلاكًا مكثفًا للمياه.

دفعت عشوائية الزراعة المصرية إلى تفجر أزمة جديدة بين المزارعين ومصانع السكر حول تسويق محصول البنجر نتيجة عدم فعالية النظم التعاقدية للمحاصيل التجارية وغياب مسألة الإرشاد التي تضمن إنتاج محصول يتوافق مع المواصفات، التي تحتاجها شركات التصنيع.

ويبلغ إنتاج العراق من الطاقة الكهربائية وفقًا لوزارة الكهرباء 13.5 ألف ميغاواط وجرت إضافة 3500 ميغاواط خلال العام الماضي عبر إدخال وحدات توليد جديدة إلى الخدمة.

ووقعت بغداد في سبتمبر اتفاقية إطارية مع مجلس التعاون الخليجي للربط الكهربائي مع الشبكة الخليجية تنص على استيراد 500 ميغاواط من الطاقة الكهربائية لمناطق جنوب مدينة البصرة اعتبارًا من الصيف المقبل كمرحلة أولى، ويمكن تطويرها مستقبلًا لتشمل مناطق وسط وشمال العراق.

وأكد رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي الخميس الماضي أن الربط الكهربائي مع دول الخليج سيتم إنجازه في العام القادم، ونسبت وكالة الأنباء العراقية الرسمية إلى الكاظمي قوله إن "الربط الكهربائي مع دول الخليج سينجز في العام 2022"، مؤكدًا على ضرورة إعادة هيكلة قطاع الكهرباء وترتيبه من جديد.

وتفجرت الأزمة بعد نشوب حريق في مصنع القناة للسكر، وهو استثمار إمارتي-مصري، ويعد من أكبر مصانع سكر البنجر في العالم، وتصل طاقته الإنتاجية القصوى إلى ما بين 950 ألف طن و مليون طن سنويًا.

وتقدر استثمارات المصنع بنحو مليار دولار، وملوك بنسبة 70 في المئة لرجل الأعمال الإماراتي جمال الغرير، مع عدد من المستثمرين الآخرين في الإمارات، بينما تمتلك شركة الأهلي كابي탈 الزراع الاستثمارية للبنك الأهلي المصري النسبة المتبقية.

ورغم تدخل وزارة التموين المصري لحل الأزمة إلا أن زيادة المساحات الزراعية غير المدروسة ببنجر السكر فاقمت الأزمة بسبب غياب نظام الزراعة التعاقدية والتي تنظم زراعة المحاصيل التجارية وفق عقود مسببة تلزم المصانع بشراء المنتج من المزارعين وفق عقود بين الشركات وأصحاب الملكيات الزراعية.

ويغطي مصنع القناة للسكر نحو 35 في المئة من حاجة السوق المصرية من السكر، فيما تشير التوقعات إلى وصول معدلات إنتاج المصنع رغم أزمة الحريق إلى نحو 170 ألف طن من السكر الفترة الحالية التي تحتاج إلى نحو 1.5 مليون طن بنجر.

ويصل إنتاج مصر من السكر نحو 2.5 مليون طن سنويًا، فيما يبلغ حجم الاستهلاك 3.3 مليون طن، ما يجعل اقتصاديات الاستثمار في هذا المجال جاذبة للاستثمارات الأجنبية.

## الأردن يعلن بدء تصدير الكهرباء إلى العراق في 2022

عمان - أعلنت وزارة الطاقة والثروة المعدنية الأردنية الجمعة أنها تتوقع أن يبدأ تشغيل مشروع الربط الكهربائي الأردني العراقي في مطلع العام المقبل، في خطوة ستخفف الضغوط على بغداد، التي تعاني من أجل تغطية الطلب المحلي المتزايد.

ووقعت حكومتا البلدين في شهر سبتمبر الماضي اتفاقًا يقضي بأن يزود الأردن العراق بالطاقة الكهربائية بعد ربط شبكة الكهرباء بين البلدين الذي سيستغرق أكثر من عامين.

ويبلغ إنتاج العراق من الطاقة الكهربائية وفقًا لوزارة الكهرباء 13.5 ألف ميغاواط وجرت إضافة 3500 ميغاواط خلال العام الماضي عبر إدخال وحدات توليد جديدة إلى الخدمة.

ووقعت بغداد في سبتمبر اتفاقية إطارية مع مجلس التعاون الخليجي للربط الكهربائي مع الشبكة الخليجية تنص على استيراد 500 ميغاواط من الطاقة الكهربائية لمناطق جنوب مدينة البصرة اعتبارًا من الصيف المقبل كمرحلة أولى، ويمكن تطويرها مستقبلًا لتشمل مناطق وسط وشمال العراق.

وأكد رئيس الوزراء مصطفى الكاظمي الخميس الماضي أن الربط الكهربائي مع دول الخليج سيتم إنجازه في العام القادم، ونسبت وكالة الأنباء العراقية الرسمية إلى الكاظمي قوله إن "الربط الكهربائي مع دول الخليج سينجز في العام 2022"، مؤكدًا على ضرورة إعادة هيكلة قطاع الكهرباء وترتيبه من جديد.

## قطاع الأعمال الجزائري يدفع ضريبة الإغلاق الاقتصادي

الجزائر - دفعت العديد من الشركات الجزائرية ثمنًا باهظًا للإجراءات الاحترازية الحكومية المنجزة عن تطويق أزمة الوباء بعدما شهدت تراجعًا في أعمالها إلى النصف.

وأكدت دراسة أجراها مركز البحث في الاقتصاد المطبق من أجل التنمية في الجزائر والتي استطلعت آراء مؤسسات محلية تعمل في العديد من القطاعات أنها خسرت ما نسبته 50 في المئة من أرقام معاملاتها بنهاية العام الماضي بسبب كوفيد - 19.

ونسبت وكالة الأنباء الجزائرية الرسمية إلى الباحث في المركز محمد قاضي، قوله إن "الخدمات والصناعة التحويلية هي المتأثرة أكثر من هذا الوباء".

وأوضح قاضي أنه استنادًا إلى الدراسة فإن القطاع اللوجستي كان الأكثر تضررًا حيث عرف خسارة بنسبة 90 في المئة من رقم الأعمال سنة 2020، متبوعًا بقطاع الخدمات وقطاع الصناعة الغذائية. وإثر الحجر الصحي المفروض لمكافحة انتشار الوباء العام الماضي، سجلت 93 في المئة من المؤسسات صعوبات في تسويق منتجاتها، و63 في المئة منها اضطرت إلى التوقف الكامل لنشاطها بسبب قيود الإغلاق الاقتصادي.

وتنشير إحصائيات الدراسة إلى أن قرابة 11 في المئة من الشركات، التي شملها البحث تأثرت بالحجر الصحي للعمال



في انتظار حزم الإقنات

وتتشابك صناعة السكر مع عدد من القطاعات الحيوية فتسهم في استصلاح الأراضي وفق نظام الزراعة التعاقدية مع المزارعين، بالتالي تعد جزءًا رئيسيًا في الزراعات التجارية للمزارعين بعيدًا عن الزراعات التقليدية التي توجّه للاستهلاك في الأسواق مباشرة مثل الخضار والفواكه وكذلك الحبوب.

وتتسم الصناعة بحاجتها إلى نظم تخزين وعمالة كثيفة، مما يجعلها في الصناعات الرئيسية في توتين السكان بالمناطق العمرانية الجديدة، لأنها تحتاج إلى مساحات كبيرة من الأراضي، بما يعزز تنمية المناطق السكنية المتاخمة لمصانع السكر.



ويصل الأمر في معظم الأحوال إلى بناء قرى سكنية بالكامل في محيط مصانع السكر لتوفير العمالة للمصانع، ما يسهم بشكل مباشر في زيادة عملية التعمير والحذ من الكثافة السكانية التي تعاني منها مصر نتيجة تركيز السكان في مناطق الحضر.

وارجع شريف فياض أستاذ الزراعة بمركز بحوث الصحراء، أزمة البنجر بين المزارعين ومصانع السكر إلى عشوائية تخطيط الدورة الزراعية، فالفلاح لا يزرع وفقًا لخطة أو دراسات علمية طبقًا لحجم

## البنك الدولي يدرس تمويل مشاريع تنموية جديدة في اليمن

كجزء من حوكمة المشاريع المبرجة وأن يزود البنك الدولي الحكومة بالية التقييم والرقابة لمنظمات الأمم المتحدة العاملة في اليمن في تنفيذها للمشاريع السابقة قبل تكليفها بتنفيذ مشاريع جديدة.

وكان البنك الدولي قد وافق خلال وقت سابق الشهر الجاري على تقديم منحة إضافية بقيمة 50 مليون دولار لدعم المشروع الطارئ للخدمات الحضرية المتكاملة في اليمن.

ويهدف التمويل إلى استعادة الوصول إلى الخدمات الحضرية الحيوية وتعزيز مرونة عدد من المدن الرئيسية من خلال تزويد 600 ألف ساكن بإمكانية الوصول للمياه المعاد تاهيلها والصرف الصحي، وإعادة تأهيل 60 كيلومترًا من الطرق، واستعادة جزء من الطاقة الكهربائية.

وشهدت الأشهر السبعة الأخيرة اعتماد مشاريع تتناسق مع أولويات وتوجهات الحكومة الشرعية في العديد من المجالات بكلفة تزيد عن نصف مليار دولار.



وتسعى الحكومة الشرعية إلى جانب معركتها في استعادة أجهزة الدولة من الحوثيين للحفاظ على اقتصاد البلاد من خطر الانهيار الشامل، الذي يندثر بتداعيات كارثية أكبر على حياة المواطنين. ولفت بادي إلى أهمية وجود لجان تسيير لجميع مشاريع المحفظة الحالية

البنك الدولي إلى أن الأضرار التي لحقت بنحو 16 مدينة تتراوح احتياجاتها إلى نحو 7 إلى 8.5 مليار دولار.

وقال بادي إن "المشاريع المستهدفة تشمل الحماية الاجتماعية والزراعة والصيد البحري وكذلك الأمن الغذائي والصحة والخدمات الحضرية والمياه والصرف الصحي والطاقة المتجددة والتعليم والطرق". وأكد على أهمية مواصلة المشاريع الحالية والقادمة وتكييفها مع تداعيات ومتطلبات التعافي الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الاستقرار المنشود. وأوضح أن تمويلات البنك الدولي ستساهم في تحريك عجلة الاقتصاد اليمني وبناء رأس المال البشري وتعزيز الحوكمة والشفافية والعدالة وتشجيع دور القطاع الخاص والمرأة في التنمية وحماية البيئة والمجتمع من آثار تغير المناخ.

واشنطن - يدرس البنك الدولي تمويل مشاريع تنموية جديدة في المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية الشرعية، التي تكافح لإعادة عجلة الاقتصاد المشلول للدوران في ظل استمرار الحرب.

وذكرت وكالة الأنباء اليمنية الرسمية (سبأ) أن وزير التخطيط والتعاون الدولي واعد بادي ناقش مع المدير الإقليمي للبنك الدولي مارينا ويس خلال اجتماع عقد في العاصمة الأردنية عمّان الخميس الماضي، محظرة المشاريع المتبقية المتفق على تمويلها وأيضا المشاريع الجديدة التي سيتم تقديمها لمجلس إدارة البنك في وقت لاحق. ويشهد اليمن نزاعًا دمويًا بين قوات الحكومة الشرعية والحوثيين منذ أواخر العام 2014 تسبب في تدمير البنى التحتية في البلاد، فيما تشير تقديرات